

قرار محكمة النقض

رقم 777

الصادر بتاريخ 11 نونبر 2014

في الملف الشرعي رقم 2014/1/2/51

إسناد كفالة طفل مهممل - شرط إسلام طالب الكفالة - إجراء بحث من طرف المجلس العلمي -
سلطة المحكمة.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على عريضة النقض المودعة بتاريخ 03 ديسمبر 2013 من طرف الطالبين المذكورين حوله
بواسطة نائبتهما الأستاذة (س.ب.)، والرامية إلى نقض القرار الصادر بتاريخ 2013/11/12 في الملف عدد
13/570 عن محكمة الاستئناف بأكادير. والمقال الإصلاحي المدلى به بتاريخ 2014/09/09 من طرف الأستاذ
(ب.خ).

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر بتاريخ 2014/09/23.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2014/11/11.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وحضور الأستاذ (ب.خ) عن الطرف الطاعن مؤكدا
ما ورد في المقال الإصلاحي والمقال الأصلي.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد محسن عبد الرزاق والاستماع إلى ملاحظات
المحامي العام السيد عمر الدهراوي الرامية إلى نقض القرار المطعون فيه.
وبعد المداولة طبقا للقانون.

حيث يستفاد من أوراق الملف والقرار المطعون فيه، الصادر عن محكمة الاستئناف بأكادير بتاريخ
2013/11/12 في الملف رقم 13/570 أن (ا.ر.ا.خ) و(م.خ.ا) تقدما أمام المحكمة الابتدائية بنفس المدينة
بمقال مؤدى عنه بتاريخ 2012/06/04، عرضا فيه أنهما مسلمان ولهما وضعية مادية مستقرة وتتوفر فيهما
الشروط القانونية المنصوص عليها في القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين من عقل
واستقامة وخلو من الأمراض والقدرة على تربية المكفول وصيانتته صحة وخلقا ولهما القدرة المادية على
تحميل مصاريف المكفول. والتمسا إسناد كفالة الطفل (ع.ب) المزداد بتاريخ 2012/03/02 والمحكوم
بإهماله بمقتضى الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بأكادير بتاريخ 2012/08/07 في الملف رقم 12/395
إليهما وتعيينهما مقدمين عليه وأرفقا المقال بالوثائق المشار إليها فيه. وبعد البحث في إطار المادة 16 من ظهير
2002/06/13 والجواب عنه أصدر القاضي المكلف بشؤون القاصرين بالمحكمة المذكورة أمرا بتاريخ

2013/04/30 تحت عدد 45 في الملف رقم 2012/79 قضى برفض الطلب فاستأنفه المدعيان. وبعد تمام الإجراءات قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف. وهذا وهو القرار المطعون فيه بالنقض من طرف الطالبين بمقال تضمن وسيلتين.

وحيث يعيب الطاعنان القرار المطعون فيه في الوسيلتين مجتمعين للارتباط بانعدام التعليل وعدم الارتكاز على أساس، ذلك أن المحكمة مصدرته استبعدت جميع البحوث المجراة طبقا للمادة 16 من القانون رقم 15.01 وعللته بأنهما ليست لهما حصيلة علمية دينية تؤهلها لتنشئة الطفل (ع.ب) المراد التكفل به بناء على ما جاء في تقرير المجلس العلمي لأكادير الذي لا ينفي أنهما مسلمان ولهما معرفة بمبادئ الإسلام وأركانه، وأن المادة 9 من القانون المذكور لا تشترط في الكافل سوى أن يكون مسلما دون أن يكون عالما بأصول الدين وتعلمه اللغة العربية، وأنه كان على المحكمة أن تجري بحثا طبقا للمادة 16 من القانون أعلاه وأن ترد على دفعوهم التي استبعدتها بما فيها المطالبة بإجراء بحث دون أن تعلل سبب ذلك ولم تناقش الوثائق التي أدلت بها خلال سريان المسطرة، مما جاء معه قرارها خارقا لمقتضيات القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين وعرضته للنقض، كما أن تعليل المحكمة بأنهما لم يقدم أي دليل خلال هذه المرحلة، والحال أنهما أدليا بإشهادين باعتناقهما الإسلام وعلى علم بمبادئه، مما يناسب نقض القرار والتمسا نقض القرار المطعون فيه.

حيث صرح ما عابه الطاعنان على القرار، ذلك أن المادة 16 من القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين الصادر بتنفيذه ظهير 2002/06/13 حددت الجهات الموكول لها إنجاز تقدير بشأن موضوع كفالة الأطفال المهملين ويكون معتمدا قضاء. والمحكمة إذ استبعدت الطلب بعله أن طالبي الكفالة لا يتوفران على حصيلة علمية دينية استنادا إلى تقرير المجلس العلمي مع أن المادة 9 من القانون المذكور لم تضع شرطا خاصا بذلك، وإنما اشترطت الإسلام فقط يكون قرارها فاسد التعليل الذي هو بمثابة انعدامه ومعرضا للنقض.

المجلس الأعلى للسلطة القضائية
ملف هذه الأساليب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه وإحالة القضية وطرفها على نفس المحكمة للبت فيها من جديد بهيئة أخرى طبقا للقانون وعلى الخزينة العامة المصاريف. وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة مترتبة من السيد عبد الكبير فريد رئيسا والسادة المستشارين: محسن عبد الرزاق مقررا ومحمد عصبية ومحمد بنزهة وعمر لمين أعضاء. وبمحضر المحامي العام السيد عمر الدهراوي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فاطمة أويهوش.